

عقد رقم ٢٦٠١٩

فيما بين:

فريق أول

هيئة أوجيرو

يمثلها: المهندس أحمد بسام عويدات، الرئيس _ المدير العام

فريق ثاني

شركة Nokia Solutions and Networks Branch Operations OY

يمثلها: متحدين بالتوقيع السيدة رانية كساب، والسيد ايريك شبلي

رقم التسجيل لدى وزارة المالية: ٦٠١-١٢٢٣٠٦٣

مقدمة:

إضافة إلى الشروط المنصوص عنها في العقد أدناه، تطبق على الفريقين الشروط المنصوص عنها في قانون

ال شراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢١ وتعديلاته،

بناءً على كتاب وزارة الاتصالات رقم ١/٢٠٦٦/و تاريخ ٧/٥/٢٠٢٥،

بناءً على طلب المواد الصادر عن مديرية تكنولوجيا المعلومات رقم (MR 210/IT/2026)،

بناءً على موافقة المديرية العامة للإستثمار والصيانة بموجب الكتاب رقم ١/٢٠٤٨/ص تاريخ ١٠/٣/٢٠٢٦،

بناءً على موافقة الرئيس المدير العام رقم ٦٨٨٧/أ.هـ/٢٠٢٥ تاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٦ على إطلاق المناقصة

العمومية رقم ٢٦٠١٩ لتوريد أجهزة انتهائية ONT من نوع Nokia ONT (G-1426G-D) WIFI6،

بناءً على موافقة الرئيس المدير العام رقم ٦٨٨٧/أ.هـ/٢٠٢٥ تاريخ ٩/٧/٢٠٢٦ على نتيجة المناقصة العمومية

وبالتالي تلزم شركة Nokia Solutions and Networks Branch Operations OY،

بناءً على عرض الأسعار المقدم من الشركة المؤرخ في ٢٣/٤/٢٠٢٦ والبريد الإلكتروني المُرسَل بتاريخ

١٧/٦/٢٠٢٦، والشروط العامة المرفقة (General Terms and Conditions of Sale)،

وبما أن فترة التجديد المنصوص عنها في أحكام قانون الشراء العام قد انتهت بتاريخ ٤/٨/٢٠٢٦،

وبناءً على حجز النفقة رقم ١٩٣٨-٢٠٢٥ الصادر عن المديرية المالية بتاريخ ٢٧/١/٢٠٢٦.

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى - تعتبر المقدمة المذكورة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة الثانية - موضوع العقد:

توريد أجهزة انتهائية ONT من نوع Nokia ONT (G-1426G-D) WIFI6، وذلك وفقاً للشروط المنصوص

عنها ضمن دفتر الشروط الخاصة رقم ٢٦٠١٩ وعرض الفريق الثاني المذكور في المقدمة أعلاه.

المادة الثالثة - قيمة العقد: /٢٤٥,٣٠٠,٠٠\$

- الصريبة على القيمة المضافة بنسبة ١١%: /٢٦,٩٨٣,٠٠\$

- القيمة الإجمالية: /٢٧٢,٢٨٣,٠٠\$ (فقط مئتان واثنان وسبعون ألفاً ومئتان وثلاثة وثمانون دولار أميركي

لا غير) (لا غير)



٤/١

المادة الرابعة - مدة العقد: خمسة أشهر تبدأ إعتباراً من تاريخ إبلاغ الفريق الثاني توقيع العقد.

المادة الخامسة - طريقة الدفع

يخضع دفع قيمة هذا العقد لأحكام المادة (٣٧) من قانون الشراء العام رقم ٢٠٢١/٢٤٤

وتعديلاته، وللشروط الخاصة المنصوص عليها في هذا العقد.

- تُدفع مستحقات الفريق الثاني، بعملة الدولار الأميركي (Fresh USD) أو ما يعادلها باليرة اللبنانية

(Fresh LBP) وفقاً للقيمة الفعلية للحصول على العملة الأجنبية عند الدفع، وذلك بناءً على إتفاق

متبادل بين الفريقين، على النحو التالي:

– ٩٠% من قيمة الأجهزة المسلمة بناءً على محضر إستلام مؤقت صادر عن اللجنة المشكلة لهذه الغاية.

١٠% المتبقية بعد انتهاء فترة الضمان وصدور محضر الإستلام النهائي، ويمكن أن تسدد

مباشرة بعد الإستلام المؤقت من خلال استبدال التوقيعات العشرية بضمانة موازية وهي على

الشكل التالي:

● كفالة مصرفية بنسبة ٥٠% من قيمة العقد و حسم ٥% إضافية من قيمة العقد وذلك وفقاً

لعرض الشركة المُرسَل عبر البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٦/٦/١٦.

تُعاد الكفالة المصرفية المُشار إليها في هذه الفقرة إلى الفريق الثاني عند حسم كامل مبالغ السلفات.

المادة السادسة - الإستلام

تستلم الأعمال لجنة الإستلام المحددة لهذه الغاية، وتُقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون

يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الإستلام من قِبَل الفريق الثاني. في حال تَطَبَّت طبيعة المشروع

وحجمه مدة تتجاوز الثلاثين يوماً، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن

خلال مهلة الثلاثين يوماً، على ألا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال الستين يوماً تبدأ من تاريخ

تقديم طلب الإستلام من قِبَل الفريق الثاني. يتوجب على الفريق الثاني تقديم طلب خطي قبل موعد

التسليم يُحدد فيه كمية الأجهزة المطلوب استلامها، على أن يقوم بتسليم الأجهزة في مستودعات

الهيئة على نفقته ومسئوليته الخاصة، كما عليه تسليم كافة المعلومات (Soft Copy) الخاصة

بالأجهزة المسلمة (Serial No. / Part No./IMEI No.).

يجري الإستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل

مرحلة منها جزءاً من التلزم.

الإستلام المؤقت:

بعد توريد وتسليم الأجهزة المطلوبة أو جزء منها، تقوم لجنة الإستلام بالتأكد من مطابقة الأجهزة

مع المواصفات الفنية المطلوبة وإجراء التجارب اللازمة، ويتم بعد ذلك إصدار محضر إستلام مؤقت

خاص بها.

الإستلام النهائي:

بعد انقضاء فترة الضمان، تقوم لجنة الإستلام بإصدار محضر إستلام نهائي.

المادة السابعة - الغرامات

يتوجب على الفريق الثاني التقيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه. تفرض الغرامات بشكل حكمي على الفريق الثاني بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لاثبات الضرر، باستثناء الحالة التي تنطبق عليها الظروف القاهرة.

تُحسم الغرامات من الضمان النهائي أو تُقْطع من الدفعات المستحقة للفريق الثاني. إذا امتنع الفريق الثاني عن تسليم الأجهزة المطلوبة أو أي جزء منها في المهلة المحددة في المادة الرابعة من العقد ، يحق للفريق الأول حسم مبلغ كغرامة تأخير قدرها ١% (واحد بالألف) من قيمة الأجهزة غير المسلمة عن كل يوم تأخير في التسليم ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، حتى يتم تسليمها أو تنفيذها الفعلي، على أن لا تزيد هذه الغرامات عن نسبة (١٠%) من قيمة العقد. وإذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة، يحق للفريق الأول فسخ العقد وتطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام في هذا الشأن. في جميع الأحوال يصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً إلى حين تصفية العقد.

المادة الثامنة - الضمان

حدّدت مدة الضمان بسنة واحدة تبدأ اعتباراً من تاريخ صدور محضر الإستلام المؤقت الأخير،
يضمن خلالها الفريق الثاني الأجهزة المسلّمة بصورة كاملة ومتواصلة شاملة اليد العاملة وتيويم
البرامج، وعليه استبدال جميع الأجهزة الشائبة والمعطّلة خلال فترة ثلاث أسابيع من تاريخ التبليغ
بأخرى مماثلة جديدة (غير مستعملة) وتأمين خبير للمساندة الفنية طيلة هذه الفترة فور التبليغ عن
الأعطال، دون حق الاعتراض أو الإدعاء تحت أي مبرر أو سبب تحت طائلة تطبيق أحكام
الغرامات الواردة في المادة السابعة أعلاه.

المادة التاسعة - ضمان حسن التنفيذ

تُحدّد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة ٥% من قيمة العقد الاجمالية. يُقدّم الفريق الثاني ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز ١٥/ يوماً من تاريخ نفاذ العقد.

وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يصادر ضمان العرض وتُطبّق بحق الفريق الثاني أحكام النكول المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمداً طوال مدة العقد، ويُحسم منه مباشرةً، وبدون سابق إنذار، ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الفريق الثاني إلى حين إيفائه بكامل الموحّبات.

يُعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الفريق الثاني بعد انتهاء فترة الضمان وإتمام الاستلام النهائي، وبناءً على إفادة حسن أداء صادرة عن مديرية تكنولوجيا المعلومات في هيئة أوجيهو. 

المادة العاشرة - شروط وأحكام عامة

في حال وجود أي تعارض بين الشروط General Terms and Conditions of Sale وبنود العقد، تُعتبر بنود العقد هي المطبقة والنافذة.

المادة الحادية عشر - إستناداً إلى الأحكام الإنتقالية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون الإتصالات

رقم ٢٠٠٢/٤٣١، يوافق الفريق الثاني بموجب هذا العقد موافقة مسبقة على إحلال (Novation) فريق ثالث محل الفريق الأول (هيئة أوجيرو) في هذا العقد، كلياً أو جزئياً، وذلك لصالح شركة "ليبان تلكوم" أو هيئة تنظيم قطاع الإتصالات (TRA)، بناءً على إشعار خطي من الفريق الأول. كما يتعهد الفريق الثاني بالتعاون بحسن نية لإتمام عقد الإحلال وإجراءاته فور تلقي الإشعار الخطي من الفريق الأول.

المادة الثانية عشر - إنهاء الشراء

يحق للفريق الأول إنهاء الشراء و/أو أي من إجراءاته وفقاً لاحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة الثالثة عشر - حُررَ هذا العقد على نسختين ويعمل به بعد تصديقه وإبلاغه إلى الفريق الثاني وفقاً

للأصول. 

١٩ آب ٢٠٢٢

بيروت في

الفريق الأول

هيئة اوجيرو

المدير العام

المهندس أحمد بسام عويدات



الفريق الثاني

شركة Nokia Solutions and Networks Branch

Operations OY

متحدين بالتوقيع
Nokia Solutions and Networks
Branch Operations Oy
Lebanon Branch

السيدة رانية كساب/ السيد ايريك شبلي